

مجلس التنمية الصناعية

الدورة الثامنة والثلاثون

فيينا، ٢٤-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

مساهمات اليونيدو في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

مساهمات اليونيدو في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

تقرير من المدير العام

إضافة

تكمّل هذه الوثيقة المعلومات الواردة في الوثيقة IDB.38/14، وتقدّم أيضاً معلومات عن الوثيقة الختامية الصادرة عن نتائج الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية)، والمساهمات المحددة التي قدّمتها اليونيدو فيه.

أولاً - الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية

١ - حسبما سبق الإبلاغ عنه في الوثيقة IDB.38/14، عُقد الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية) في نيويورك، من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وتبعاً لمقترح من الأمين العام للأمم المتحدة، قرّرت الجمعية العامة

للدواعي التوفير، طُبِعَ من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. لذا، يرجى من أعضاء الوفود التكرّم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



أن تدعو إلى عقد مؤتمر القمة بحيث يكون الهدف الرئيسي المنشود منه الإسراع في إحراز تقدّم صوب تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية بحلول العام ٢٠١٥، مع مراعاة التقدّم المحرز فيما يخصّ بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً (حسبما ورد في قرار الجمعية العامة ١٨٤/٦٤). وتحقيقاً لهذه الغاية، عيّن رئيس الجمعية العامة منسّقين مشاركين، وهما سفير السنغال، بول بادجي، وسفير الدائم، كارستن ستاور، لتسهيل سير العملية التفاوضية الحكومية الدولية. وإضافة إلى العملية التحضيرية الرسمية، رُفدت المداولات الحكومية التي أفضت إلى انعقاد مؤتمر القمة بعدد من الأحداث والتقارير ذات الصلة بالموضوع. وتبيّن الوثيقة IDB.37/4 بإجمال الطريقة التي تتبناها اليونيدو في الإسهام في هذه العملية.

٢- وقد اشتمل مؤتمر القمة الخاص بالأهداف الإنمائية للألفية على ست جلسات عامة وست جلسات مائدة مستديرة تفاعلية، عُقدت على مدى الأيام الثلاثة، وأدت إلى اعتماد الدول الأعضاء نتائج وحيزة وعملية المنحى. وجرت أيضاً عدّة أحداث جانبية واجتماعات أخرى ذات صلة بالموضوع على هامش مؤتمر القمة. ويرد في الفصل الثاني من هذه الوثيقة وصف مجمل للمساهمة التي قدّمها اليونيدو في كل جوانب مؤتمر القمة.

٣- والوثيقة الختامية عن النتائج الصادرة عن مؤتمر القمة، وعنوانها "الوفاء بالوعد: متّحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"،^(١) تؤكد مجدداً التعليقات الصادرة عن قادة العالم على الأهداف الإنمائية للألفية، وتقرّ جدول أعمال لاتخاذ إجراءات عمل ملموسة من أجل تحقيق هذه الأهداف بحلول العام ٢٠١٥. وقد أُسندت إلى الأمم المتحدة ولاية رسمية قوية لمواصلة تقديم الدعم إلى الحكومات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واستناداً إلى أمثلة عن النجاح الذي أُحرز وإلى الدروس المستفادة طوال السنوات العشر السابقة، تُجمل الوثيقة الختامية عن حصيلة النتائج الخطوات المحددة التي ينبغي لأصحاب المصلحة المعنيين القيام بها من أجل الإسراع في إحراز تقدّم بشأن كل هدف من الأهداف الثمانية. وتؤكد الوثيقة أيضاً أنه على الرغم من النكسات الواقعة من جرّاء الأزمات الاقتصادية والمالية، أُحرز تقدّم جدير بالتنويه به في محاربة الفقر وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وتوسيع نطاق سبل الحصول على المياه النظيفة وتحسين الحالة الصحية في عدد من البلدان؛ ولا تزال هذه الأهداف قابلة للتحقيق. وفي بادرة هامة لدفع عجلة الإسراع في إحراز تقدّم بشأن صحة النساء والأطفال، تعهّد عدد من رؤساء الدول والحكومات من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، إلى جانب ممثلي القطاع الخاص والمؤسسات الوقفية والمنظمات الدولية

(1) الوثيقة غير متاحة حالياً إلا بصيغة مشروع قرار للجمعية العامة A/65/L.1.

وهيئات المجتمع المدني ومؤسسات الأبحاث، بالتبرّع بما قيمته أكثر من ٤٠ بليون دولار من الموارد على مدى السنوات الخمس المقبلة لصالح الاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل، التي أعلنتها الأمين العام. وإضافة إلى ذلك، تعهد عدد من ممثلي الحكومات والمنظمات الدولية والشركاء، وكذلك عدد من ممثلي قطاع الأعمال التجارية، الحاضرين في القمة، بعدة التزامات هامة أخرى بشأن كل هدف من الأهداف الإنمائية الثمانية.

٤- كذلك تؤكد الوثيقة الختامية عن نتائج مؤتمر القمة الدور الحاسم الذي تقوم به القطاعات الإنتاجية في الترويج للتنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر. وتوصي الوثيقة بأن تعتمد البلدان النامية سياسات عامة اقتصادية كلية تؤدي إلى النمو الاقتصادي المستدام والجامع والمنصف، وزيادة فرص العمالة المنتجة، وتعزيز التنمية الزراعية والصناعية. كما إن تعزيز الإنتاج الزراعي وإنتاجية الزراعة وقابليتها للاستدامة، من خلال عدّة سبل ومنها تطوير سلاسل قيمة زراعية قوية، وتحسين سبل وصول المزارعين إلى الأسواق، ونشر التكنولوجيات الزراعية إنما هي عوامل يُنظر إليها على أنها مفتاح باب القضاء على الفقر المدقع والجوع. ويُسلم أيضاً في الوثيقة بأن التجارة هي محركٌ لعجلة النمو والتنمية عموماً. وإضافة إلى تأكيد حصيلة نتائج جولة مفاوضات الدوحة الناجحة بشأن التجارة، تؤكد فيها أيضاً ضرورة تعزيز القدرة التجارية والقدرة التنافسية الدولية لدى البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، يُسلط الضوء في الوثيقة بأجمعها على دور التكنولوجيا في الإسراع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتدعو الوثيقة على التحديد إلى توفير ما يفي بالعرض من الدعم المالي القابل للتنبؤ به والدعم التقني العالي النوعية، وكذلك إلى تطوير تكنولوجيا مناسبة وميسورة التكلفة ومستدامة ونشرها، ونقل هذه التكنولوجيات بشروط متفق عليها. ويُسلم فيها بأن تغير المناخ يشكّل مخاطر وتحديات حسيمة لجميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية، وبأن التصدي لتغير المناخ سوف تكون له أهمية أساسية في الحفاظ على التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ودفع عجلته قداماً. وفي هذا الصدد، تؤيد الوثيقة بقوة توسيع نطاق سبل الحصول على الطاقة الميسورة التكلفة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة وضمن استدامة مصادر الطاقة واستخدامها.

٥- وسوف تُستخدم الوثيقة الختامية عن نتائج مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية دليلاً إرشادياً يوجّه مساهمات اليونيدو في بلوغ هذه الأهداف.

ثانياً- ملخص مساهمات اليونيدو في مؤتمر القمة الخاص بالأهداف الإنمائية للألفية

٦- شارك المدير العام، أثناء وجوده في نيويورك لحضور مؤتمر القمة الخاص بالأهداف الإنمائية للألفية في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، في مناقشة ضمن فريق من المتناظرين، نظمتها كلية الشؤون الدولية والعمومية التابعة لجامعة كولومبيا ضمن سياق برنامج دراسات الأمم المتحدة، حول موضوع محوري: "الأهداف الإنمائية للألفية: هل يمكننا أن نفي بالوعد؟". وقد ضمّ فريق المتناظرين خمسة من ممثلي الأمم المتحدة الرفيعة المستوى؛ ودعا الفريق إلى تجديد المطبّ العاجل في العمل على الحدّ من الفقر، وقدّم الحجج على أن الأهداف الإنمائية للألفية لا تزال قابلة جداً للتحقيق على الرغم من حالات الانتكاس الناتجة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ولكن على شرط أن يحافظ قادة العالم على التزامهم بها. ومما أّسم بالأهمية فيما يخصّ اليونيدو هو تسليط الضوء على أن إتاحة سبل الحصول على الطاقة على الصعيد العالمي إنما هو عامل محوري للتنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧- وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، شارك المدير العام في المؤتمر الرفيع المستوى بشأن الطاقة في الأمم المتحدة، الذي نظّمه منتدى الطاقة العالمي. وبصفته رئيس شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، ألقى خطاباً رئيسياً إبان افتتاح المؤتمر. وقد ركّز ذلك الحدث الرفيع المستوى على الإمداد بالطاقة الميسورة المنال والمحتملة التكلفة والمستدامة باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لازماً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وسعى إلى وضع خريطة طريق تبين كيف يكون بمسّطاع الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني أن تعمل معاً من أجل تحقيق الحصول على الطاقة على نحو مستدام بما يعود بالنفع على كل الأمم والشعوب.

٨- وإلى جانب مؤتمر القمة الخاص بالأهداف الإنمائية للألفية، نظّمت اليونيدو الاجتماع المشترك الثالث للفريق الاستشاري بشأن الطاقة وتغيّر المناخ التابع للأمين العام للأمم المتحدة. وخلال ذلك الاجتماع، قدّمت الأفرقة العاملة التابعة للفريق الاستشاري تقارير عن أنشطتها التي اضطلعت بها مؤخراً، وجرّت مناقشات بشأن ما يمكن تنظيمه من أحداث جانبية إبان مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ السادس عشر (مؤتمر الأطراف ١٦)، المقرّر عقده في كانكون، المكسيك، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وأُحيط الاجتماع علماً أيضاً عن الأنشطة التي اضطلع بها مؤخراً للفريق الرفيع بشأن قابليّة الاستدامة على الصعيد العالمي

التابع للأمين العام والمنشأ حديثاً. وتوقّشت خلال الاجتماع أيضاً مسألة تعزيز التعاون في العمل بين الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة في مجال الطاقة، بما في ذلك شركات القطاع الخاص، من خلال آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

٩- وكانت قضية إنهاء فقر الطاقة في غضون العقدين المقبلين وموضوع الحاجة إلى حملة عالمية لتعزيز سبل الحصول على الطاقة بندين في أعلى جدول أعمال الحدث الجاني الرفيع المستوى، الذي تشارك في تنظيمه اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليونديب) واستضافته مؤسسة الأمم المتحدة، في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في نيويورك. وقد جمع ذلك الحدث قادة العالم معاً، ومنهم رئيس جمهورية النمسا السيد هاينتس فيشر، ورئيس السنغال السيد عبد الله واد، ورئيس وزراء إثيوبيا السيد ميليس زيناوي، والأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي - مون، وغيرهم من المسؤولين الرسميين. وقد أعربوا جميعاً بصوت واضح عن تأييدهم للقيام بحملة عالمية في هذا الصدد، وللشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتمويل، ووضع أهداف وسياسات عامة وتدابير مترابطة. وكان من بين المشاركين البارزين السيدة غرو هارلم برونتلاند، رئيسة الوزراء السابقة للترويج والمديرة العامة السابقة لمنظمة الصحة العالمية، والسيدة ماري روبنسون، الرئيسة السابقة لإيرلندا ومفوضة الأمم المتحدة السامية السابقة لحقوق الإنسان، والسيد راجندرا باتشوري، رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والسيد توماس ل. فريدمان، الكاتب الشهير في نيويورك تايمز ومؤلف عدّة كتب ذائعة الصيت عن الطاقة والتحديات الإنمائية.

١٠- وقد أكّد المتكلّمون أن الطاقة ظلّت الهدف "المفتقد" ضمن الأهداف الإنمائية للألفية. وذكّر أن قرابة ثلاثة بلايين شخص في العالم يعولون على الأوقدة الجامدة التقليدية لأغراض طبخ الطعام والتدفئة، وما يربو على نصف بليون من الناس ليس لديهم سبل للحصول على الكهرباء. ومن ثم فإن توفير سبل الحصول على خدمات الطاقة الحديثة والنظيفة القابلة للتحويل عليها من شأنه أن يحدّ جداً من الفقر، ويعزّز المساواة بين الجنسين، ويحسّن الصحة، ويسهّل التنمية الاقتصادية. ولاحظ المشاركون أن العقبات التي تعترض سبل الحصول على الطاقة على الصعيد العالمي ليست تقنية، وسلّطوا الضوء على الافتقار إلى التزام من جانب كل أطراف المجتمع بنقل موضوع الطاقة إلى مرتبة عليا على جدول الأعمال السياسي والتنموي. واتفقوا على ضرورة قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها المقبلة بإعلان العام ٢٠١٢ عام الحصول على الطاقة على الصعيد العالمي. وإن من شأن القيام بتحريك من هذا النحو أن ييسّر بدء الحملة العالمية بشأن سبل الحصول على الطاقة وأن يضيف زخماً لهذه القضية الحرجة.

١١ - وأثناء الحدث الجاني الخاص بالطاقة، أتاحت شراكة فريدة بين الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة فرصة للمبادرة مبكراً إلى نشر فصل مقتطفات من تقرير عام ٢٠١٠ عن آفاق الطاقة في العالم، عنوانه: "فقر الطاقة: كيف نجعل سبل الحصول على خدمات الطاقة الحديثة عالمية". وقد أنتج تقرير الوكالة الدولية للطاقة بالاشتراك مع اليونيدو واليونديب، وقدم دراسة تحليلية وبيانات تفصيلية عن مسألة فقر الطاقة. ويبيّن التقرير أن الهدف المتوخى في القضاء على الفقر المدقع بحلول العام ٢٠١٥ لن يكون ممكناً إلا إذا توافرت لعدد إضافي من الناس يبلغ ٣٩٥ مليون شخص سبل الحصول على الكهرباء، وإلا إذا توافرت لليون شخص سبل الحصول على تسهيلات طبخ الطعام الحديثة التي تقلل إلى أدنى حد من الدخان الضار.

١٢ - وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، شارك المدير العام أيضاً في حدث استضافته وزيرة خارجية الولايات المتحدة، السيدة هيلاري كلينتون. وقد أعلنت وزيرة الخارجية أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تقدم مبلغاً أولياً قدره ٥٠ مليون دولار على مدى خمس سنوات لصالح مشروع يُعرف باسم التحالف العالمي من أجل مواقد الطهي النظيفة. ومن المزمع أن يسهم أكثر من عشرة شركاء آخرين، ومنهم حكومات ومنظمات متعدّدة الأطراف وشركات راعية، في تقديم مبلغ إضافي قدره ١٠ ملايين دولار أو أكثر. ذلك أن التعرّض للدخان المنبعث من مواقد الطهي التقليدية والنار المكشوفة يسبّب ١,٩ مليون حالة وفاة قبل الأوان سنوياً، والنساء والأطفال هم أشدّ تأثراً بذلك. وتعنى اليونيدو حالياً بالنظر في طرائق يمكن اتباعها للإسهام في هذه المبادرة، بما في ذلك بتعزيز آليات نقل التكنولوجيا ووضع المعايير وإنشاء مرافق الاختبار من أجل دعم صنع مواقد طهي أكثر نظافة في البلدان النامية.

١٣ - وحينما كان المدير العام يحضر مؤتمر القمة، شارك أيضاً في اجتماع مائدة مستديرة بشأن موضوع "معالجة المسائل الناشئة والنهوج المتطورة". وكان هذا الاجتماع واحداً من الأحداث الرسمية الرئيسية المخطّط لتنظيمها من أجل مؤتمر القمة. وقد رأست الاجتماع كلٌّ من رئيسة فنلندا، السيدة تانيا هالونن، ورئيس سلوفينيا، السيد دانيلو تورك، وحضره وزراء كثيرون من البلدان المتقدّمة النمو والبلدان النامية، وكذلك ممثلون على مستوى رفيع من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظومة الأمم المتحدة. وكانت المواضيع المحورية تغيّر المناخ، والأزمة المالية والاقتصادية العالمية، والأمن الغذائي، والمساءلة في إطار السياسة العامة، وتأثير النزاع. وأتفق على أن تحقيق الانتعاش على الصعيد العالمي يستلزم إيجاد نموذج تنمية جديد يتركز حول الاستدامة البيئية والشمول الاجتماعي. وهذا ضروري، على وجه الخصوص، من أجل الانتقال من التكنولوجيات العالية الانبعاثات الكربونية إلى التكنولوجيات المنخفضة الانبعاثات الكربونية في نموذج النمو الأخضر الذي يتّسم بكفاءة استخدام الموارد،

حيث يُعترف بالصناعة الخضراء باعتبارها المحرك الرئيسي للنمو. وأكد المدير العام أن توفير إمدادات الطاقة الميسورة التكلفة والمستدامة شرط لا بدّ منه لبلوغ كل الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة في مجال تمكين المرأة والحدّ من الفقر. وفي السياق العالمي الراهن، فإن الوسيلة الأساسية إنما تكمن في ضمان الانتعاش المستدام وإتاحة سبل الحصول على الطاقة، مع الحرص في الوقت نفسه على تكوين الثروة وإيجاد الوظائف، وخصوصاً من أجل الشباب، من خلال الأنشطة الإنتاجية. ومن المهم أيضاً ضمان استخدام المكتشفات الحديثة العهد من النفط في مناطق فقيرة، مثل غرب أفريقيا، لصالح النمو المتوازن والجامع لكل الفئات الاجتماعية.

١٤ - وفي اليوم الأخير من مؤتمر القمة الخاص بالأهداف الإنمائية للألفية، عُقد ملتقى القطاع الخاص التابع للأمم المتحدة الذي يرأسه الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي-مون. وقد ضمّ هذا الملتقى قرابة ٣٠٠ شخصية من رؤساء الدول والحكومات، وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة، بغية تحديد السبل والوسائل الكفيلة بالإسراع في التقدّم صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول العام ٢٠١٥، واستنباط إجراءات عمل من أجل بلوغ هذه الغاية. ووفّر الملتقى منصّة أيضاً لمجتمع الأعمال للتشارك في الرأي حول إجراءات العمل التي اتخذتها من قبل منشآت الأعمال صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبغية نقل التوصيات إلى الحكومات وإلى الأمم المتحدة بشأن كيفية إشراك مؤسسات الأعمال بقدر أكبر في توفير الدعم من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعقد المشاركون مناقشات مواضيعية عن الفقر والجوع؛ وصحة الأم والطفل، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيدز وفيروسه)؛ وسبل الحصول على التعليم من خلال وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الابتكارية؛ والأدوات الابتكارية الخاصة بالإدماج المالي؛ وتمكين المرأة وتحقيق المساواة؛ والاقتصاد الأخضر. وكان المدير العام لليونيدو واحداً من المتناقشين الرئيسيين في فريق المناظرة بشأن الاقتصاد الأخضر، الذي ركّز على استكشاف الفرص السانحة لكل أصحاب المصلحة للتعاون في العمل بطريقة تلبي الاحتياجات إلى الطاقة والموارد على الصعيد العالمي وتستحثّ النمو المستدام، مع الحفاظ في الوقت نفسه على البيئة والتصدي لتغيّر المناخ. وسلّط المشاركون الضوء على أهمية الاستفادة من الموارد على النحو الأمثل، وتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة، وإدارة معالجة التلوّث، ووضع سياسات عامة بشأن التسعير الخاص بالطاقة وانبعاثات الكربون، وسبل الحصول على مصادر طاقة حديثة ونظيفة ومستدامة، باعتبارها قضايا رئيسية في تحقيق النمو الأخضر. وعلاوة على ذلك، لوحظ أن الحدّ من الفقر قضية تقع في صميم النمو الأخضر، والذي لا يمكن تحقيقه هو أيضاً إلا من خلال التصنيع، ولذلك فإن الصناعة الخضراء دعامة أساسية لهذه الجهود.

ثالثاً - الاستنتاج

١٥- إن الوثيقة الختامية عن نتائج مؤتمر القمة الخاص بالأهداف الإنمائية للألفية، والمداولات والأفكار المنبثقة عن مختلف الأحداث التي حضرها المدير العام سوف تكون دليلاً يوجّه جهود اليونيدو في الإسراع بالتقدّم صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تعزيز التنمية الصناعية المستدامة. وكما ورد في الوثيقة IDB.38/14، فإن اليونيدو تسلّم بالأهداف الإنمائية للألفية باعتبارها إطاراً شاملاً تنتظم فيه أنشطتها، وتعتقد بأن الصناعة التنافسية المستدامة بيئياً تُعدّ عنصراً جوهرياً من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والحدّ من الفقر والإسراع بوتيرة التقدّم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

رابعاً - الإجراء المطلوب من المجلس اتّخاذه

١٦- لعلّ المجلس يودّ أن يحيط علماً بالمعلومات المقدّمة في هذه الوثيقة.